مستقبل الدور الاقليمي التركي: الفرص والكوابح

طارق محمد ذنون الطائي
مدرس مساعد– كلية العلوم السياسية/قسم العلاقات الدولية
جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٣٠/ ١٠ / ٢٠١٣ تاريخ قبول النشر ١٨/ ٢ / ٢٠١٤

مستخلص البحث

إن مستقبل الدور الاقليمي التركي في تقدم مستمر، نتيجة توافر البيئة الاستراتيجية الداخلية المؤاتية المتمثلة بالفكر الاستراتيجي الداعم للممارسة هذا الدور والقدرات والامكانيات الداخلية المتمثلة بالنمو الاقتصادي والاستقرار الداخلي والنظام السياسي والانظمة القانونية المقرة، فضلا عن البيئة الاستراتيجية الخارجية المؤاتية المتمثلة بغياب المنافس الاقليمي القادر على الحد من دور القوى الاقليمية الصاعدة والبيئة الدولية المتمثلة بسعي القوى العظمى الى اعطاء دور اقليمي لقوة اقليمية حليفة للولايات المتحدة، وهو الامر الذي اسهم في تفعيل الدور التركي نتيجة الحافز الذي تحاول استثماره لتؤكد قدرتها على ممارسة هذا الدور الاقليمي. ومن خلال حساب الفرص الدافعة للدور التركي فضلاً عن الكوابح اي العوامل المعيقة للدور، فان تركيا ونتيجة فشل الدول العربية في بناء انموذج للدولة الاقليمية القائدة سوف تمارس دوراً اقليمياً فعالا.

مقدمة:

تنمو رقعة الدولة نتيجة قوة ومأسسة السلطة فيها، لذلك فان تنامي نفوذ ودور دولة معينة في إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة على حساب القوى المشكلة له هو بالتأكيد نتاج التغيير الكمي والكيفي في توجهات هذه الدولة أو تلك.

فالدولة ترى دورها من خلال إدراكها الحقيقي لمكانتها في هذا الإقليم أو ذلك النظام الإقليمي، ليس هذا فحسب، بل من خلال إدراكها لمكانة القوى الاخرى وحجمها ونطاق تأثيرها الحالي والمستقبلي، فضلاً عن تأثيرها في الدول الأخرى الداعمة والمعيقة لدورها فيه.

كما أن الفهم الخاطئ لمكانتها ومن ثم دورها يمكن ان يأتي بنتائج عكسية في المستقبل، بل تتسبب في تراجع أو تفعيل هذا الدور بالشكل الذي يتناسب مع تطلعاتها وطموحاتها، ومن ثم فإن الدور التركي في الشرق الأوسط شهد تزايداً ملحوظاً، بل سعت تركيا أن تكون قوة إقليمية فاعلة وقائدة فيه مع بداية الألفية الجديدة.

اهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من ضرورة الوقوف وبشكل دقيق على حقيقة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط مع بداية الالفية الجديدة وبوصفها أحدى القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، إذ إن تشخيص هذا الدور ومقوماته ومستقبله يعطي المختص وغير المختص رؤية واقعية عن حقيقة وأبعاد هذا الدور ومكنونته، لا بل مدى تأثيره في حركة التفاعلات الإقليمية والمستقبلية في ضوء غياب قوى إقليمية عربية بعد الانهيارات المتتالية للأنظمة العربية.

إشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في أن أغلب الدراسات حاولت التقرب من حقيقة الدور التركي في الشرق الأوسط لكنها لم تشخصه بشكل دقيق، أذ أن بعض هذه الدراسات حاولت أن تلصق الصفة الإسلامية في هذا الدور، بينما ركزت الاخرى على البعد الغربي له، كما أن

الدراسات الاخرى حاولت أن تضفي عليه صبغة الهيمنة على العالم العربي، وعلى هذا الأساس وفي ضوء غياب الرؤية الدقيقة حاول البحث أن يعالج هذه الإشكاليات.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ركيزة أساسية تتمثل في إن الدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط هو دور فرضته المحددات الداخلية والبيئة الإقليمية المؤاتية والفاعل الدولي الداعم لهذا الدور، وهو الأمر الذي أسهم في تصاعد الدور الإقليمي التركي الفاعل الذي تخلى عن حالة الإنكفاء على الذات الى حالة الفعل الإستراتيجي المبادر ومحاولة رسم مستقبل المنطقة وبذلك اتيحت الفرصة لها للعب دور مستقبلي، بل توجيه الحركة التفاعلية الأقليمية المستقبلية.

منهج البحث: نظراً لصعوبة التوصل الى صحة الفرضية التي سيقت في إطار البحث من خلال منهج واحد للبحث فأنه سوف يتم اتباع المنهج الواقعي والمنهج التحليلي ومنهج الأستشراف الإحتمالي المشروط لإثبات فرضية البحث.

هيكلية البحث: ان الضرورة الأكاديمية والموضوعية تقتضي تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، يتناول الأول ماهية الدور وجذور الدور التركي في الشرق الأوسط، بينما يبحث الثاني في مقومات القوة المادية والمعنوية للدور التركي المتعلقة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية، و درس الثالث مستقبل الدور الإقليمي التركي وحاول وفي الوقت ذاته تشخيص الفرص (اي العوامل الدافعة للدور) والكوابح (اي العوامل المعيقة) الحالية والمستقبلية لهذا الدور.

المبحث الاول: الجذور التاريخية للدور الاقليمي التركي

يعد التعريف بالمصطلحات والمفاهيم من المسائل التي تثير اشكالات كثيرة ولأسباب متعددة، أما لتعقيد الظاهرة موضوع الدراسة والبحث، أو لإختلاف رؤية الأشخاص لها تبعا لمشاربهم الاكاديمية او مدارسهم الفكرية او اختصاصاتهم أو معتقداتهم الشخصية أو غيرها من الأسباب التي تجعل من الصعب الوقوف على تعريف محدد للمصطلح، ويثير بشأنها على الدوام أمورا خلافية لا عد لها ولا حصر[١]، كما إن النظرة إلى التاريخ وقراءته تختلف بمرور الزمن بسبب الحقائق والتجليات التي تتكشف فيما بعد، وتتسبب في إعادة إنتاج التاريخ والحكم عليهِ من جديد.

انطلاقا مما تقدم، فانه سوف يتم تقسيم المبحث الأول الى مطلبين: يتناول المطلب الاول التعريف بماهية الدور ومقوماته، والثاني يتناول البعد التاريخي للدور التركي في الشرق الأوسط.

المطلب الاول: التعريف بماهية الدور

يمكن القول ان مفهوم الدور لغويا يعني (الحركة في مجال معين او محيط او بيئة معينة)، ويعرف آخر مصطلح الدور لغويا بأنه "الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد"[٢]. بينما وهناك تعريف قاموس اكسفورد بأنه "سلوك ناتج عن المكانة المهمة"[٣]، أما أستاذ علم الإجتماع السياسي صادق الأسود فيعرفه بانه "مجموعة طرق الحركة في مجتمع معين والتي تسهم بطابعها سلوك الافراد في ممارسة وظيفة خاصة"[٤].

ومنذ بداية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بدا الاهتمام يتركز على سحب المفهوم في معالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي بما يمثله من دلالة مشتركة إنطلاقاً من منهج سلوكي باعتبار إن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي[٥].

بمعنى إن ماهية الدور في العلاقات الدولية تتمثل بتصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع بها دولته من نفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية لدولته والوظيفة او الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الاقليمي والدولي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة(٦).

ومن ثم فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار بانهٌ مناسب للوحدة الدولية وللوظائف التي يجب أن يقوم بها في المجال الإقليمي والدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة، كما يرتبط الدور للوحدة الدولية بتوجهات سياستها الخارجية وبالظروف التي تمليها عليها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية من اجل تحقيق الهدف المنشود. لذا عرف هرمان وهدسون وسنكر الدور بانه "ادراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي المناسبة لهم وللأدوار التي ينبغي ان تقوم بها على اسس ثابتة في النظام الدولي او في النظم الاقليمية"(٧).

ومن هنا فان مفهوم الدور يتميز بالخصائص الاربعة الاتية: اولاً: لا ينصرف مفهوم الدور الى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل ايضاً كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية ووضع الخطط الكفيلة بذلك. ثانياً: ان مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية للدور الذي تضطلع به دولته، ولكن يشمل ايضا تصوره للدور الذي يؤديه اعدائه الرئيسيون في النسق الدولي. ثالثاً: ممكن أن تلعب الوحدة السياسية أكثر من دور في آن واحد، بل إن هذا الوضع الأكثر شيوعاً. رابعاً: ممكن أن تلعب الدولة دوراً هاماً معينا على المستوى العالمي، ودوراً آخر على المستوى الإقليمي(٨).

أما أبعاد الدور فتتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، ونقصد بذلك تصوره

للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة الدولية فيها بنفوذ ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة الدولية، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية إن المجال الرئيسي لدوره الإقليمي والعالمي وفي كل مستوى يقدم تصوراً لدرجة النفوذ المتوقعة، ثانياً تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية مثل الوساطة الدولية ودوافع صراعية، وثالثاً توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة إداء وظيفة في النسق الدولي نتيجة إداء وظيفة في النسق[٩].

ولكل دور مقوماته التي تساهم في ايجاد وبلورته وهناك المقومات الذاتية التقليدية المتمثلة في: الموقع الجغرافي، الإمكانات والموارد الاقتصادية والإمكانات والقدرات العسكرية ومستوى التقدم التقني للدولة ومستوى الانسجام الوطني وطبيعة النظام السياسي، والاستعداد والتهيؤ لممارسة الدور من قبل صناع القرار فضلا عن طبيعة النظام الدولي والإقليمي السائد، ووجود أو عدم وجود قوى إقليمية ودولية ساندة وكابحة لهذا الدور.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط

لقد كان للقرب الجغرافي دوراً مهماً في التفاعل العربي التركي، بل أسهم في اكتسابه صفات وخصائص معينة جعلت المختص بعلم السياسة يدرك ابعاده المتداخلة.

فقد هيمنت الدولة العثمانية على اغلب دول الوطن العربي، بل كانت إحدى الدول التي سيطرت على الوطن العربي لمدة أربعة قرون من الزمن، ومن ثم كانت هذه المنطقة مغلقة ومقتصرة على الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤-١٩١٨. وبتفكك الدولة العثمانية وسيطرة الدول الاوربية على اغلب بلدان العالم العربي انكفأت تركيا في

عهد مصطفى كمال اتاتورك على نفسها منذ عام ١٩٢٣، لا بل إتجهت نحو الجناح الأوربي بفعل تبني النهج الغربي في ادارة الدولة بعد الحرب، وخضعت مظاهر الحياة التركية الى التغريب بدلا من الأسلمة خلال المدة الأتاتوركية. وحتى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) استمرت تركيا على حالة الانكفاء نتيجة الضعف الداخلي وعدم صلاحية البيئة الخارجية التي لم تسمح لها بممارسة اي دور إقليمي.

وقد أتخذت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية طابعاً متفاوتاً، اذ نجد أن تركيا أعتبرت اول دولة أسلامية أعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩م، وارتكزت هذه السياسة على ثوابت عدة ومنها: اولاً: تميزت السياسة التركية تجاه الوطن العربي بتنسيق الجهود مع الموقفين الأمريكي والبريطاني نتيجة للتعاون الوثيق بين هذه الدول وتركيا، ولاسيما وهم أعضاء في حلف شمال الأطلسي .ثانياً: اعطاء صناع القرار التركي الأهمية الكبرى للوبي اليهودي في كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والثقل الذي يؤديه هذا اللوبي في دعم الموقف التركي الذي نبع من ان الوقوف كمعارضاً (لإسرائيل) يعني انه يواجه كلاً من الاتحاد السوفيتي المؤيد لقيام دولة (اسرائيل) وتقسيم فلسطين، والموقف الأمريكي الداعم الكبير لهذا الأعلان مما يجل تركيا بين فكي كماشة. ثالثاً: ومع الدعم التركي لإسرائيل منذ تأسيسها حتى الان، الا إنها وقفت موقف الداعم للقضية الفلسطينية والحل العادل لهذه القضية اذ اتخذت موقفا متوازنا في سياستها ولكي لا تتأثر العلاقة بينها وبين الدول العربية معها وأولت اهتماما أكبر لهذه القضية[١٠].

ومن ابرز الأسباب التي ساهمت في إنكفاء الدور التركي في الشرق الاوسط، هو الاعتراف التركي القانوني بإسرائيل عام ١٩٥٠ وتأسست العلاقات الدبلوماسية على مستوى المفوضيات، فضلاً عن تطور علاقات تركيا بالغرب ومحاولاتها ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي، وعلى

الرغم من إنضمام تركيا إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي جمعها مع العراق الدولة العربية الوحيدة التي إنسحبت من الحلف، في حين ترأست مصر بزعامة الرئيس جمال عبدالناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) حملة قيادة المعسكر المناهض للأحلاف الغربية في الخمسينيات[١١].

وخلال الحرب الباردة اصبحت تركيا احدى ركائز الاستراتيجية الامريكية، اذ تم توظيفها من اجل احتواء الاتحاد السوفيتي فيما سمي (إستراتيجية الاحتواء: اي تطويق الاتحاد السوفيتي بسلسة من المشاريع الاقتصادية والتحالفات العسكرية)، وبالمقابل حصلت اغلب الدول العربية على الاستقلال السياسي، وكان هناك دور كبير للتيار القومي العربي الذي حجم من الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، وهو الامر الذي حدد موقف العرب من تركيا والتفاعل معها بناء على مدى مساندتها للعرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

خلاصة لما تقدم يمكن تركيز التوجه العام للإستراتيجية التركية كما يأتي: اولاً إمتناع تركيا عن التدخل في الشؤون الداخلية العربية والأبتعاد عن الصراعات العربية من أجل السلطة داخل أي بلد عربي وعلى الرغم من إتباعها سياسة عدم التدخل الا انها تقدر جهود الوساطة بين الأطراف المعنية، والمثال على ذلك جهود تركيا في لجنة الوساطة الإسلامية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الطائف (١٩٨١) والخاص بإنهاء الحرب العراقية الإيرانية. ثانياً: حرصت تركيا على إلا تمس علاقاتها مع العرب تعاون تركيا مع الغرب، ولا سيما في مجال الدفاع عن الأمن القومي، ويتمثل هذا الدور بسعيها بعدم سماحها بتحويل المنشآت الأمريكية في أراضيها ضد مصالح الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٣. ثالثاً: حاولت تركيا إتباع ستراتيجية معينة نحو الوطن العربي تقلل فيه الى الحد الأدنى من خطر تكتل دول عربية ضدها حول أي قضية معينة، وإذا أدى أي مشروع سياسة خارجية أو إيماءة لتركيا الى رد منسق ومتناغم من البلدان

العربية فستواجه تركيا تحدياً قوياً قد يكون من الصعب إبعاده، لذلك حاولت تركيا اتباع سياسة خارجية لا تؤدي الى قيام تحالف عربي ضدها حول أي من القضايا وإن قيام مثل ذلك سيضر بالعلاقات العربية- التركية[١٢].

وبالمقابل فأن تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة أدخل معطيات جديدة في البيئة الاقليمية في الشرق الأوسط، وبدأت تركيا تعمل على إعادة تعريفها لدورها في هذه المنطقة كونها الدولة الأقرب والأكثر قدرة على ممارسة هذا الدور.

المبحث الثاني: مقومات الدور الإقليمي التركي

يمكن القول ان الدور الذي تمارسه الدولة أو تتطلع إلى ممارسته تتحكم فيه مجموعة من المقومات الذاتية والموضوعية، إذ إن هذه المقومات ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد أطار علاقاتها بالقوى الخارجية والأجنبية، ويعتقد الكثير من أساتذة العلاقات الدولية ان الذي يحدد مجرى دور الدولة ويكيفها معها علاوة على مقوماتها المادية والمعنوية هي القوى الفاعلة في النظام الدولي، اما الدور الذي تقوم به الدول ذات القوة القومية المحدودة فهو دور ضئيل الاثر نسبيا[١٣]، ولذلك فأن تركيا تمتلك مجموعة من المقومات التي تلعب دوراً مؤثراً في إبراز دورها كقوة إقليمية تمارس دوراً فعالاً في الشرق الأوسط، ويمكن تركيز هذه المقومات بما يلي:

اولا: المقومات الجيو سياسية والجيو ستراتيجية

يعد المقوم الجغرافي من أهم المقومات في سياسة الدولة، إذ إن وجودها في منطقة مهمة من الناحية العسكرية والاقتصادية يعطيها قوة وفاعلية في سياستها الخارجية إذا ما إمتلكت القوة وأستطاعت ان تستغل هذا الموقع للضغط على الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها. وهذا ماينطبق على تركيا، إذ تتحدد اهميتها الاستراتيجية في أغلب جوانبها

بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله وماينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية(١٤).

تبلغ مساحة تركيا ٧٧٩,٤٥٢ كم٢ ويقع (٩٧%) منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا. يطل غرب تركيا على بحر إيجة وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها على البحر الأسود. تقاسمها الحدود ثمان دول منها العراق وسوريا. ويوجد بتركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات. وأكثر من ثلث مساحتها هي أراضٍ زراعية وتغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها. ويوجد بها جبال عديدة أعلاها جبل أرارات (٥١٣٧ متر). وتتحكم تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجة والبحر المتوسط، أهمها جزيرة أمروز (٢٧٩ كم٢). كما يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي ٧٢ مليون نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٨. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات وخاصة الأكراد. ومن ثم تتضح الاهمية الجغرافية للدولة التركية حيث تتوسطّ الدولة التركية قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها(١٥).

تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطيّة المتحكّمة في منطقة "قلب العالم (Heart Land) الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيو-سياسي (Pivotal State) هي دولة قارّية وبحرية في نفس الوقت وتحدّها ثماني دول مما يتيح لها أختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي. كما تحدّها المياه من ثلاث جهات

تسيطر على ممرّين مائيين مهمين مما يعطيها قدرة كبيرة توظفها لتحقيق اهدافها.[١٦]

ويشترك التوجه الأوربي والعربي الإسلامي في أن كليهما يمثل جزءاً من التوجه الاستراتيجي التركي الجديد للانفتاح على محيط تركيا الإقليمي في جميع الاتجاهات بالاستفادة من جيوبوليتكية الموقع وارث التاريخ وشبكة المصالح المتبادلة، ومن أهم المعالم المشتركة النابعة من البعد الجغرافي هي: اولاً تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا على نقطة تقاطع لهويات ثقافية أوربية من الغرب وروسيا من الشمال وأسيوية من الشرق وعربية من الجنوب، ورغم هذا التعدد في الروافد الحضارية الثقافية للشخصية التركية، فإن البعد الإسلامي هو الأهم، إذ أن تركيا كانت مركز (الحضارة الإسلامية) وقامت ببناء سياسي تمثل بالدولة العثمانية وقامت هذه الحضارة الإسلامية على عناصر ثقافية متعددة في مقدمتها الإسلام– والثقافة الأسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي أمتزجت في بناء الدولة العثمانية. ثانياً: أن تركيا بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة، لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وهو ما يعني أنه لا يمكن تفسير تركيا جغرافياً أو ثقافياً بربطها بمنطقة واحدة وقابلية إنخراطها في المناطق المجاورة لها بسبب الوشائج الحضارية والثقافية وتعكس هذه الرؤية التفاعل النشط بين الثقافة والجغرافية ووضع تركيا في جغرافية أوسع. ثالثاً: السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تسعى الى جعل تركيا فاعلاً دولياً محورياً مبادراً له علاقة متعددة الاطراف مع التركيز على نقله في أسيا الوسطى والشرق الأوسط وتقوم هذه السياسة على تصور جغرافي أستباقي إقليمي يبتعد عن التهميش ومجرد رد فعل بالانتقال من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة[١٧].

اي بمعنى ان تركيا لا تملك موقعا جغرافيا فحسب، بل موقعاً جيو استراتيجياً حيوياً اسهم في اغناء عملية التفاعل التركي مع الدول الأخرى،

لا بل جعلها تعمل على توظيفه فيما يتعلق بممارسة دور تركي فاعل في جميع الأتجاهات ومنها منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: المقومات العسكرية

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية، إذ تسعى الدول إلى زيادة تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية، ولذلك فأن مدى فاعلية وتأثير الدولة (أية دولة) يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها تلك الدولة، وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع حيازته نسبياً في العلاقات الدولية، كما أن العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية، ولذلك فأن الدول تخصص حصة كبيرة من دخولها الوطنية للأغراض العسكرية لان استراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية الى جانب قدراتها في المجالات الاخرى[١٨].

كما يعد الأنفاق العسكري أحد المؤشرات الرئيسة في التعرف على توجه الدولة، إذ يعرف صندوق النقد الدولي الانفاق العسكري بأنه "الانفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو في بنود أخرى والمخصص للمحافظة على القوات العسكرية"[١٩]، ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بالجانب العسكري للدولة.

فقد شهد الانفاق العسكري التركي زيادة مهمة تعكس توجهات الدولة التركية التي تتمثل في ضرورة تفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط وهو الذي اتضح بشكل جلي بعد التغيير السياسي في الوطن العربي، والشكل رقم (١) و (٢) يوضح ذلك بشكل جلي.

الشكل رقم (١) (بالمليار دولار)

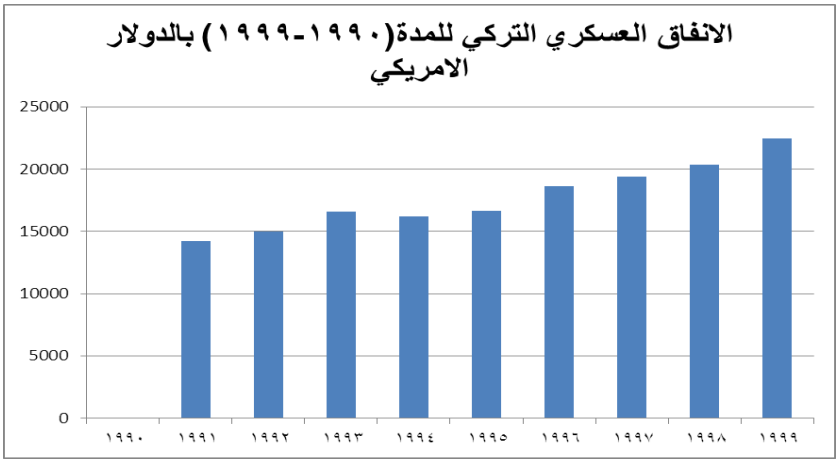

المصدر من اعداد الباحث: بالاعتماد على:

1-The SIPRI Military Expenditure Databasekk,Stockholm International Peace Research Institute 2011: http://www.sipri.org/.

أي بمعنى ان تصاعد الانفاق العسكري التركي كما هو موضح في الجدولان اعلاه وبوتيرة متصاعدة، بالإضافة إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يدل على ان تركيا هي دولي تعمل على زيادة قدراتها العسكرية بالشكل الذي يضمن لها تأثير فاعل ودور متزايد في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا: المقومات الاقتصادية

إن التفاعل بين الأقتصاد والسياسة خاصية جوهرية من خصائص عملية التغيير السياسي الدولي، فمن جهة توفر الرغبة في المكسب الأقتصادي حافزاً قوياً للسعي إلى تغيير النظام الدولي ومن ثم فإن توزيع القوى بين المجموعات والدول محدد مهم لنمط الأنشطة الاقتصادية لاسيما

تلك التي تقدم أقصى فائدة للفاعلين في تقسيم العمل الداخلي أو الدولي، ومن جهة أخرى يتوقف توزيع القوى نفسها في نهاية المطاف على القاعدة الأقتصادية، وعندما تتغير المواد وأسس الثروة بسبب حدوث تحولات في الكفاءة الاقتصادية أو موقع الصناعة أو في التبادلات التجارية، تقع بالمقابل إعادة توزيع للقوى بين المجموعات أو الدول ،ففي النهاية يتشابك الصراع على القوة والرغبة في الكسب الأقتصادي تشابكاً لا فكاك منه[٢٠].

تحتل تركيا المرتبة الـ (١٧) عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام في مختلف المجالات: ومن الناحية الديموغرافية: هي دولة فتيّة في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابّة مقارنة بالشعوب الموجودة في أوروبا، كما ويشكّل تعداد سكّانها عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الإيراني والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة التأثير في ثلاثة جهات. وباستثناء إفتقارها إلى كمّيات معتبرة من النفط والغاز، فأن تركيا تكاد تحتكر الموردان الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للأستحواذ عليها في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والأفتقار إلى الأكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكّان[٢١].

كما إن تدفق راس المال الأجنبي والأستثمارات إلى تركيا دعم الأقتصاد التركي في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كما هو الحال في الاشكال (١) و (٢) و (٣).

الشكل رقم (٢)

عدد الشركات صاحبة رؤوس الأموال الأجنبية (العدد تصاعدي)

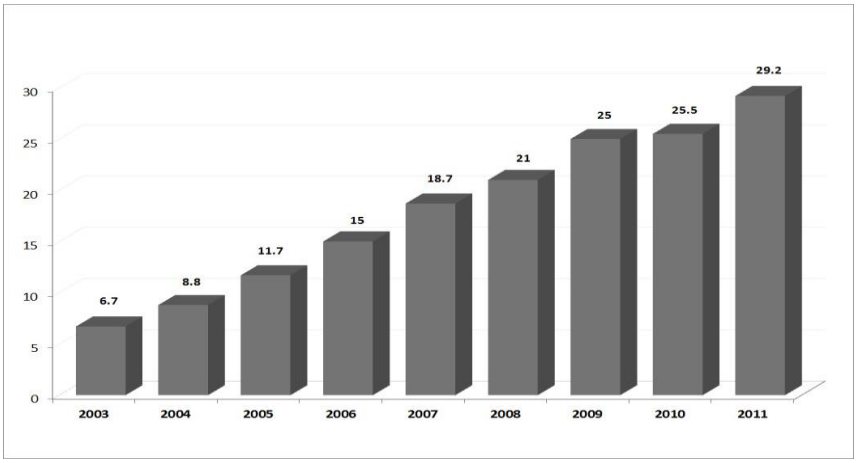

المصدر: مكتب الاحصاء التركي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

/http://www.invest.gov.tr/ar-SA

الشكل رقم (٣)

مؤشر يوضح (تصاعد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا)

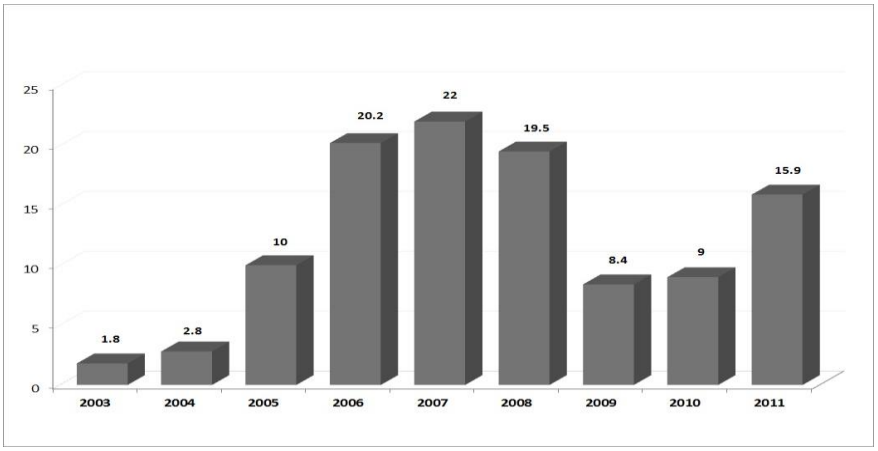

المصدر: مكتب الاحصاء التركي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/

الشكل رقم (٤)

مؤشر يوضح توقعات عن المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%) في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١-٢٠١٧)

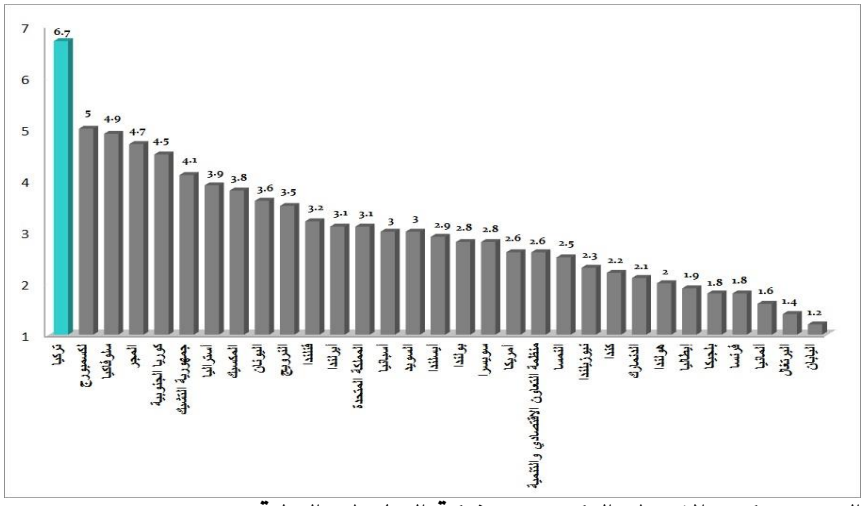

المصدر: مكتب الاحصاء التركي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/

ان الجدولان (٢) و(٣) يوضحان مدى كثافة النشاط الاقتصادي التركي من حيث انها اصبحت تشكل نقطة للجذب الاقتصادي وهو الامر الذي اسهم في تقوية الاقتصاد التركي. اما الجدول رقم (٥) يوضح درجة المقارنة بين تركيا والدول الاخرى من حيث توقع حجم الانتاج المحلي، وهو يؤكد احتلالها موقع الصدارة. لذلك جعلها تملك مقدرات قوة سوف تنعكس على تفعيل دورها الاقتصادي الاقليمي.

رابعا: المقومات الحضارية:

تركيا دولة علمانية، كما أن الدستور التركي يؤمن حرية المعتقد والدين، ويدين غالبية سكان تركيا بالإسلام، فحسب إحصاءات فإن ذلك يشكل ٩٩% من سكان البلاد، ويعتقد أن ما بين (٨٥-٩٠%) هم من المسلمون[٢٢]. منذ فترة طويلة، تميزت علاقات تركيا بجاراتها الشرق أوسطية بنوع من التناقض والازدواجية، وخلال اربعة قرون من الحكم العثماني كانت تركيا قوة متميزة في الشرق الأوسط، فقد أمتدت الامبراطورية العثمانية من الجزيرة العربية الى شمال أفريقيا- وبذلك تركت خبرة الحكم العثماني تراثاً ثابتاً في عموم المنطقة وأنعكست مضامينه على أداء السياسة الخارجية لجمهورية تركيا الحديثة، ولم يكن هذا الميراث في كلا العهدين شيئاً يبعث على الأرتياح[٢٣].

ويرى اوغلو في كتابه (كل الدول شأنها شأن الدولة العثمانية عاشت حالة التمزق الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي ثقيل الوطأة وسعت لتجاوز مظاهر الضعف التي أدت إليها ذلك التمزق عبر توظيف أدوات أستراتيجية جديدة، فبينما أجتهدت إنكلترا للحفاظ على ثقلها الأستراتيجي بأستغلال روابطها البراغماتية مع الولايات المتحدة وإقامة نظام الكومنولث وفرض هيمنة اللغة الانكليزية اضطرت روسيا بعد انهيار الكتلة الأيديولوجية العظمى التي قادتها لتحقيق الانسجام والتوافق بين عملية التقليص الأمبراطوري وقدراتها الجديدة، وبينما جازفت المانيا بشن حربين عالميتين حتى يتسنى لها أن تصبح قوة عالمية، بعد أن أستجمعت مرة أخرى الموروثات الامبراطورية التي فقدتها، اجتهدت فرنسا لتحقيق توافق عقلاني بين فقدان ميراثها الأستعماري وتعزيز دورها في التوازنات الدبلوماسية الأوربية الداخلية، وقد سعت اليابان لإعادة تأسيس ساحة تأثيرها في الباسفيك على نحو بشبه النموذج الألماني بأدوات إستراتيجية متغيرة بدءاً من القوة العسكرية الى التأثير الاقتصادي[٢٤].

ولذلك فإن البعد الحضاري للفكر الاستراتيجي التركي المعاصر يتمثل في ثلاثة مرتكزات أولها تركيا تحاول ان تتصالح مع ذاتها الحضارية- والإسلامية بسلام وتعتز بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق وثانيها أستبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية والتخلص من الضعف أو بالنقص تجاه الآخرين، والثالث الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازية مع الشرق الإسلامي(٢٥).

إن السياسة الخارجية التركية المعاصرة تتجه صوب إعادة الوصل مجدداً مع الوطن العربي الإسلامي، والقطيعة مع اللحظة الأتاتوركية التي سادت منذ سقوط الدولة العثمانية وتفككها في منتصف عشرينات القرن الماضي، ويكاد أن يكون هذا التوجه الأول لتوجه أولوية الهوية التركية- الأوربية، ويكاد يناظره في رؤيته الاختزالية المسطحة للهوية التركية، فهو يستدعي الذات التاريخية- التركية من بوابة المكانة التركية من خلال الموروث- الحضاري، وما أن انفرط عقدها ممثلاً في ما كان تحت لوائها من الوطن العربي وبات دولاً مستقلة وجدلية الجغرافية التي تركت أثرها في هذا التفاعل(٢٦).

خلاصة لما تقدم، فإن تركيا تمتلك مجموعة من المقومات الذاتية والموضوعية التي تسمح لها بممارسة دوراً اقليمياً، وكل ذلك يتوقف على الفكر الأستراتيجي الذي يتحكم بالدولة التركية.

المبحث الثالث: مستقبل الدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط

مما لاشك فيه إن مستقبل الدور الأقليمي التركي في الشرق الأوسط سوف يتحدد استناداً الى مجموعة من المرتكزات التي تحدد الأطار المستقبلي العام لهذا الدور ومدى قدرة تركيا المعاصرة على توظيف التغييرات الإيجابية الداخلية والظروف البيئية الإقليمية والدولية المؤاتية للعب هذا الدور، والعكس صحيح أي أن عدم قدرة تركيا على تخطي العوائق في هذه البيئة الأستراتيجية سوف يحدد دورها ويحجمه فيها.

ومما يساعد تركيا على تبني هذا البديل عوامل ثلاثة هي: أولها تصاعد وتيرة تأييد الرأي العام التركي لمزيدا من الأهتمام بمنطقة الشرق الأوسط والمطالبة بزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية والشرق الأوسط ويمكن أدراج مواقف الحكومة التركية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ كنتيجة لهذا التوافق الموضوعي بين تغيير اتجاهات الرأي العام وتحول المدارك الناظمة للسياسة الخارجية التركية، ثانيهما الإحباط الكبير لدى الأتراك من تدني مسارهم نحو الأتحاد الأوربي في ظل العقبات التي يضعها الجانب الأوربي للحيلولة دون إنضمام تركيا الى الأتحاد الأوربي، في مقابل تزايد فرص التفاعل مع الدول العربية والإسلامية والمكاسب المادية والمعنوية من توجه الأتراك نحو الشرق، وثالثهما تزايد اهتمام الحكومة التركية بمجالها الحيوي في الشرق الأوسط والسعي إلى دور إقليمي أكبر والرغبة في أرساء أسس جديدة للعلاقات العربية– التركية تقوم على قاعدة المصالح المشتركة مع احترام الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل منها[٢٧]. لذلك فان رسم المشاهد المستقبلية للدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط سوف يكون وفق المشاهد المستقبلية الاتية:

السيناريو الاول: مشهد التقدم والفاعلية

يفترض هذا المشهد إن هناك مجموعة من المتغيرات التي سوف تدفع باتجاه تعاظم وتقدم الدور الأقليمي التركي في الشرق الأوسط، وهذه المتغيرات التي تدعم هذا التقدم والفاعلية تكون ذات مستويات متعددة وتتمثل وفق الآتي:

أولاً: على المستوى الداخلي

يمكن القول اعتمدت التحولاتُ الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خلال العقد الماضي على تحقيق الاستقرار الداخلي على الصعيد السياسي والاقتصادي، فصُناع السياسة التركية يرون أن المزاوجة بين التنمية السياسية وتعزيز القدرات الاقتصادية في الداخل منحت تركيا مزايا كثيرة، مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي، كما في المناطق البعيدة مثل إفريقيا وآسيا. وترى قيادات حزب العدالة أن الاقتصاد غدا المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية، وإنما العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي؛ حيث قاد زعماء الحزب احتياج تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية من جانب، وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر؛ لتقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كان لها في الماضي معها علاقات محدودة[٢٨].

ليس هناك دور اقليمي أو دولي ناجح فاعل إذا لم يكن له أساس داخلي وبنية سياسية تدعم التوجه الخارجي من حالة الانكفاء على الذات وعدم التدخل في المناطق القريبة والتي تكون ربما اذا ما فكرت ان يكون لها دور تتمكن من خلاله من فرض ذاتها ومعطياتها على الدول الأخرى الى دور فعال في الاطار الجغرافي المجاور. ان هذا المستوى سوف يكون له تأثير كبير على مستقبل دور تركيا نتيجة التقدم الذي حققته في مجالات ومقومات القوة التركية، واذا ما تعاظمت هذه المقومات في المستقبل سوف

تؤدي إلى زيادة الدور الإقليمي التركي، كما إنه إذا اعطت الدعم لمحاولات الفعل التركي المبادر سوف يؤدي ذلك الى تقدم الدور التركي في الشرق الاوسط. كما ان بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة وتوافر الأغلبية السياسية سوف يعطي مزيداً من الدعم لتفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ما تقدم، فان بناء تحالف استراتيجي بين حزب العدالة والتنمية التركي وبين الأخوان المسلمين سواء كانوا في السلطة ام لا سوف يفعل الدور التركي في المنطقة، اذا ان صعود الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر او الحضور الفاعل لهم في الحياة السياسية المصرية وبقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة في تركيا، فضلا عن التوجهات الإسلامية التي تحكم سلوكيات الحزبين في دولتان تعدان من القوى الاقليمية في المنطقة، كما ان تاريخ مصر العميق في الزعامة الاقليمية ممكن أن يؤدي إلى تكامل الأدوار ويزيد من الدور التركي الفاعل نتيجة للضعف النسبي للدور المصري بعد التغيير.

ثانيا: على المستوى الاقليمي

يعد المستوى الإقليمي والبيئة الإقليمية التي من المؤمل أن تلعب بها هذه الدولة أو تلك احدى العناصر الداعمة لدورها اذ ما توافرت على مجموعة من الشروط التي تسهم في تغذية هذا الدور، لا بل هو البيئة المناسبة لانطلاق الدور.

تمتلك تركيا مجموعة من المقومات الداعمة لدورها على المستوى الاقليمي، ومن ابرزها:

١- غياب قوة عربية اقليمية فاعلة: لقد حكم الوطن العربي مجموعة من الأنظمة السياسية وفي فترات زمنية متعددة، وكل قوى عربية حاولت ان تمارس دوراً اقليمياً، الا انها لم تملك عنصر الأستمرارية او القدرة على بناء

ديمومة الدور الاقليمي يمكن ان يستمر، وعدم السماح لقوى اقليمية لممارسة اي دور على حساب القوى الاقليمية العربية. والتجارب التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان خير دليل على ذلك. وبعد التغيير السياسي في العالم العربي بدأ الوهن والضعف يتغلغل الى عمق أغلب الدول العربية التي كانت تسمى قوى اقليمية، بل إنكفأت على ذاتها من اجل معالجة المشكلات والتداعيات التي ظهرت بعد التغيير والتي يمكن ان تهددها كدول، بل اصبحت تعمل على تركيز جهودها من اجل الحفاظ على وحدتها بدلا من البحث عن لعب دور اقليمي في منطقة الشرق الاوسط، ومن ثم فانه في ضوء غياب قوى اقليمية عربية سوف يؤدي الى تنامي الدور الاقليمي التركي على حساب القوى الاقليمية العربية التقليدية.

٢- التربط التركي الاسرائيلي: يعد احد العوامل الدافعة للدور التركي في الشرق الاوسط، ولا يمكن ان نتصور ان يكون هناك دور تركي لها في الإقليم مالم يكن هناك دعم اسرائيلي لهذا الدور، وعلى الاقل يتكامل مع الاهداف الاستراتيجية لإسرائيل المتمثلة في الحفاظ على البقاء. لقد حاولت القيادات التركية العمل على تطوير العلاقات الاستراتيجية مع اسرائيل ولاسيما بعد مؤتمرات السلام مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلو في العام ١٩٩٣ والدور التركي التي حاولت ان تؤديه بالتعاون مع اسرائيل، ووصفت العلاقات الاستراتيجية التي تربط تركيا بإسرائيل تحقق نتائج ايجابية اكبر مما لو كانت مع البلدان العربية، وبهذا عقدت تركيا عدة اتفاقيات مع (إسرائيل) في العام ١٩٩٦م وتضمنت اتفاقيات تجارية وقيام منطقة للتجارة الحرة واتفاقية للنقل البحري والزراعي وكانت الاتفاقية الابرز هي أتفاقية تعاون عسكري واستخباري بين البلدين العام ١٩٩٦[٢٩].

وازدادت التوجهات التركية في أداء دوراً اقليمياً في المنطقة من خلال توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع (اسرائيل) لكي يؤدي البلدين دوراً

اقليمياً مميزاً، فضلاً عن ذلك فقد استعملت تركيا وبدعم من اسرائيل المياه لتعزيز الدور الاقليمي لها في المنطقة بل اشار اكثر من مسئول تركي الى مبادلة المياه التركية بالنفط العربي(٣٠).

لذلك عملت تركيا على اتباع سياسة خارجية جديدة تقوم على ربط الامن التركي بالأمن في المنطقة لكي تستطيع تركيا ان تؤدي دورا مهما ومؤثرا وهذه السياسة قامت نتيجة عدة اسباب ومنها تعويض تركيا للرفض الاوربي والانضمام الى الاتحاد، والاحباط الذي تعرضت له تركيا لهذا الرفض، فضلا عن هذه السياسة تؤدي الى ان تؤدي تركيا دوراً مؤثراً في عدد من القضايا بما يخدم المصالح العليا لتركيا وادائها دوراً مؤثرا اقليمياً ودولياً، فضلا عن سبب داخلي يتعلق بمحاولة توجيه انظار المؤسسة العسكرية التركية لدور خارجي يشغلها عن التأثير الداخلي الذي كانت تؤديه(٣١).

ثالثا: على المستوى الدولي

يتمثل المستوى الدولي في البيئة الدولية المؤاتية والحافز الدولي المتمثل باسترضاء من يتحكم في النظام الدولي القائم والذي تتحكم الولايات المتحدة بتفاعلاته السياسية والاقتصادية والعسكرية، اذ ان من مرتكزات الأدارة العالمية هي الاقليمية الجديدة والتي تقوم على ايجاد قوى اقليمية في كل اقليم من اقاليم العالم يحكم سيطرته على هذ الاقليم، ومن ثم التعامل مع هذا الاقليم من خلال هذه القوة الاقليمية التي تلعب دورا بارزا فيه، كل ذلك يؤدي الى تسهيل التعامل مع هذه القوى، كما انه يؤدي الى إعطاء المهمات والمشاكل الى هذه القوى الاقليمية للتعامل مع الاقليم.

ونتيجة للتحول الكبير في الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١م والحرب على ما يسمى (الارهاب) ظهرت الحاجة الامريكية الى الدور التركي الاستراتيجي والمحوري في المنطقة والاستجابة التركية السريعة لهذه الحاجه الامريكية لتكون حليفا مهما في مواجهة ما

يسمى (الارهاب) وكان الدور التركي كبيرا في هذه الحرب لعدة اسباب منها قرب تركيا من بلدان اسيا الوسطى وافغانستان فضلا عن ان تركيا قاعده عسكرية قريبه من افغانستان وان هيئة الاركان التركية تَعد ان افغانستان تقع ضمن الامن القومي التركي، كما ان الاستفادة من الخبرة التركية في مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني وخوض حرب العصابات مع ما تواجهه الولايات المتحدة من عناصر طالبان والقاعدة في افغانستان[٣٢]. إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن تركيا أصبحت تؤدي دوراً إقليمياً مهماً يمكن للولايات المتحدة التعويل عليه في ظل استراتيجيتها الجديدة القائمة على توظيف الأدوار الإقليمية المتنامية للقوى الإقليمية بما يخدم المصالح الأمريكية حول العالم، وقد أبدى الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) دعم بلاده لتركيا في اثنتين من أشد قضاياها حساسية وهما القضية الأرمنية والكردية، إذ أكد إنّه لن يستخدم تعبير "جريمة تطهير عرقي" لوصف المجازر التي اتهمت بارتكابها الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، ولم تتردد في مناشدة البرلمان التركي مناقشة القضية الأرمنية، كما أبدى تفهماً لجهود أنقرة المستمرة من أجل مناهضة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (P.K.K) كما حاولت إرضاء تركيا وتقديم خدمة لها عبر إعطائها الضوء الأخضر للتوغل في شمال العراق ومحاربة حزب العمال الكردستاني (P.K.K) هناك، أما الأتراك، فمن جانبهم وصفوا إنّ المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة للإصلاح بإنّه ضروري وقابل للتطبيق على اعتبارات نموذجية ويستجيب للفكرة الديمقراطية وتعتبر تجربة مثالية لها ، وذلك لأنه يفصل الدين عن الدولة، من جانبه صرح وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) في ٢ آيار/مايو ٢٠٠٩، بأن علاقات تركيا مع الغرب ستظل المحور الرئيس لسياستها الخارجية[٣٣].

وان التوجه الأمريكي نحو تركيا يعد من أولويات صانعي السياسة الخارجية الامريكية اذ ان الهدف الرئيس للولايات المتحدة الامريكية هو جعل تركيا منطقة نفوذ امريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم[٣٤].

خلاصة لما تقدم فان هذا السيناريو له أرجحية كبيرة في ضوء مجموعة من المرتكزات الداعمة اهمها غياب قوة عربية رائدة في مجال القيادة الإقليمية، فضلاً عن الدعم الدولي لتركيا في ضرورة لعب دور إقليمي فاعل في منطقة الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: مشهد التراجع والانحسار

يفترض هذا المشهد ان هنالك مجموعة من المتغيرات التي سوف تؤدي الى تراجع وانكفاء الدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط وهذه المتغيرات التي تؤدي إلى التراجع والانكفاء ذات مستويات متعددة وتتمثل وفق الآتي:

اولا: على المستوى الداخلي

يمكن القول إنه وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية على المستوى الداخلي التركي إلا ان تركيا لاتزال تعاني من العديد من المشاكل الداخلية والتي تجعل تركيا تعمل على اعادة ترتيب اولوياتها بالشكل الذي يساهم في أعادة دورها الى ما كان عليه قبل التغيرات السياسية في الوطن العربي: ومن اهم المرتكزات التي تؤدي إلى ذلك:

١- تراجع نمو الاقتصاد التركي: على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي شرعت فيها منذ عقد الثمانيات من القرن الماضي والتي أحدثت تغيرات ملموسة في الاقتصاد التركي بدءاً من التخلي بشكل أساسي عن استراتيجية الاستيراد الكلي التي كانت تعد في السابق حجر الزاوية في سياسة تركيا الاقتصادية وحتى احتلال البضائع المصنعة القسم الأكبر من صادرات تركيا الخارجية وانه منذ ذلك الوقت، أصبح الاقتصاد التركي أكثر انفتاحاً وتوسع القطاع الخاص بدرجة كبيرة، فأنه لا يمكن أنكار استمرار وجود عدد من

جوانب الضعف البنيوية التي تمثل عائقاً يصعب من قدرة تركيا على بناء اقتصاد تركي قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية الكبيرة وهذه الجوانب التي تتمثل بما يأتي[٣٥]:

أ- اتسام تركيا بتباينات إقليمية واسعة ما بين القطاع الزراعي التقليدي ومزيج من الصناعة الحديثة والتجارة، مما يلقي بتحدٍ هائل أمام الاقتصاد التركي، حيث أنه بالرغم من تمتع مدن مثل اسطنبول وانقرة بمعايير حياة ومستويات رفاهية مقارنة بما في أوربا الغربية، فإن معظم سكان وسط وشرق الأناضول من الفلاحين ومعايير حياتهم أقل بكثير من حيث المستوى.

ب- الضعف الكبير لمستوى الاستثمار الأجنبي في تركيا، وان كانت تركيا قد شهدت تطوراً كبيراً في هذا الشأن حيث احتلت مؤخراً المركز رقم (١٣) بين الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في عام ٢٠١٢ وذلك وفقاً لمؤشر الثقة الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركة (أي تي كيرتي A.T.Kearney).

ت- العجز الكبير في القطاع العام التركي، حيث وصل العجز المالي في القطاع التركي الى أقصى حد ويبلغ ما بين ٣٥ – ٤٥% من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعد أحد عوامل التضخم العالي المزمن في تركيا، وقد تضاعف التضخم في البلاد بسبب نقاط الضعف الموجودة في بنية القطاع المالي التركي، مما جعل تنافس المصارف التركية- صعباً مع المصارف الأخرى في المراكز المالية الاخرى.

٢- ازمة الهوية: اذ ان المشكلة الاساسية في تركيا هي انها تعاني من ازمة تحديد هويتها هل هي اسلامية عثمانية او غربية او تركيا نسبة الى العالم التركي (الطورانية)، ام انها خليط من كل هذه الهويات او بعضها. اذ لا يمكن للمجتمعات ان تكون لها هويتان فكيف بثلاث او اكثر. مع الاشارة

ومنعا لأي التباس او تفسير خاطئ فان الانتماء الى الهوية لا يعني القطيعة مع الاخر او العداء والدخول معه في حروب ومواجهها وحدها الهوية التي ترسم الدور. وارتباك تركيا وتقلباتها وانقلاباتها وخساراتها بعد اندلاع التغيير السياسي في العالم العربي لا يعود بالدرجة الاولى الى خطأ في اليات تطبيق الدور بل في ان الدور يفتقد الى الهوية الحضارية[٣٦].

٣- الاحزاب السياسية المعارضة التي تقوض الدور الاقليمي التركي ومن ابرزها الحزب الجمهوري التركي الذي يمسك بعلمانية الدولة التركية ويعارض التوجهات الاسلامية لحزب العدالة والتنمية.

ثانيا: على المستوى الاقليمي

يمكن القول ان المتغيرات التي حصلت بعد احداث ١١/ سبتمبر في عام ٢٠٠١ في منطقة الشرق الاوسط والمتمثلة في أحتلال أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة وسعي ايران الى التقدم في البرنامج النووي الايراني واختلال التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط لصالح ايران وتركيا وظهور جملة من المتغيرات في العالم العربي بشكل عام ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص كل هذه المتغيرات ادت الى اعادة تشكيل الفكر الاستراتيجي للدول الاقليمية لذلك يمكن تركيز اهم العوامل المحددة للدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط بما يأتي:

اولا- الترابط التركي الاسرائيلي: تدلل المعطيات على الأرض على ان استراتيجية تركيا في المرحلة المقبلة نتيجة نحو الابقاء على العلاقة مع اسرائيل ولو بالحدود الدنيا من الناحية السياسية للأسباب الاتية[٣٧]:

أ- ان العلاقات الأستراتيجية بين تركيا واسرائيل وتخفيف مستوى التبادل بين الحين والاخر لا يعني قطع العلاقة، فما زالت هنالك علاقات بين تركيا واسرائيل نتيجة المصالح التي تربط بينهما، وهذا وفق محددات العلاقات الدولية. ويقول الون ليئال الذي عمل سفيراً (لإسرائيل) في أنقرة ان العلاقات الاسرائيلية التركية تأثرت وسوف تضل متأثرة بالواقع الاقليمي.

ب- إن ازدياد مؤثرات التوتر ينظر إليه في اطار المستجدات الطارئة التي لا تعني نسف العلاقات التاريخية، اذ ان هناك مصالح مشتركة ولكن بروز متغيرات جديدة ربما يعني اعادة صياغة العلاقات الاستراتيجية وفق اعتبارات المصالح ولكن بصياغة جديدة خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي. وعلى الصعيد الاقتصادي ستسعى العلاقات التركية الاسرائيلية على اساس محددات المصالح المتبادلة خاصة بعد:

١- ازدياد التبادل التجاري ما بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١١) بوتيرة متصاعدة وهذا من المعطيات التي تدعم استمرارية العلاقة الاستراتيجية بين اسرائيل وتركيا.

٢- المشروع التركي الاسرائيلي المشترك لمد انابيب نفط وغاز الى الهند من بحر قزوين مرورا بمرفأي جيهان التركي وايلات (الاسرائيلي).

٣- مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكل تركيا اللبنة الاساس ويسمى Med stream project، بتكلفة تزيد على ١٢ مليار دولار ويربط البحور الاربعة (قزوين والاسود والمتوسط والاحمر) ويساعد على ربط منطقة اسيا الوسطى بالشرق الاوسط ضمن رؤية تركيا لدور محوري أكبر في مشروع الطاقة.

إن تقوية الترابط التركي الإسرائيلي سوف يضر بالعلاقات التركية العربية مما يشكل حاجزا نفسيا تجاه مستقبل الدور التركي في الشرق الاوسط ومدى تقبله في الوطن العربي.

ثانياً- اعادة بناء دول عربية تؤمن برفض الوصاية من اي قوة اقليمية اخرى مثل اعادة الزعامة القومية لمصر.

ثالثاً- التنافس التركي الايراني: اذ ان تعاظم قوة ايران ماديا ومعنويا سوف يؤدي إلى تراجع الدور التركي في الشرق الأوسط.

ثالثا: على المستوى الدولي

لا يمكن لأي دولة ان يكون لها دور على المستوى الإقليمي والدولي اذا لم يكن هنالك بيئة مؤاتية تشكل لها حافزا لكي تؤدي دوراً معيناً كما ان اشكال هذا الحافز متعددة، قد يأتي الحافز من الداخل نتيجة حصول تقدم كبير على المستوى الداخلي او نتيجة غياب قوة فاعلة مؤثرة على المستوى الاقليمي ونتيجة تنافس بين قوتين إقليميتين يحاول كل منهما ان يكون له الدور الفاعل والمؤثر في صياغة المنطقة المشكلة لإقليم معين. وعلى الرغم مما تقدم فان البيئة الداخلية والنظام الدولي قد يكون له تأثير كبير في لعب دولة ما دورا عن المستوى الاقليمي.

على الرغم من التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة فانه صعود تركيا المعاصرة قد يؤدي تمدد تركي على حساب المصالح الدولية الاخرى، كما ان اعادة انتاج العثمانية الجديدة و التخلي عن الاتاتوركية قد يؤدي الى تراجع الدعم الامريكي لتركيا بل عدم السماح للدور التركي بالذهاب خارج الاطار المحدد له.

كما ان هنالك مجموعة من القوة الدولية الطامحة الى لعب دور اقليمي علاوة على الدور الدولي لها تعمل على كبح اي دور اقليمي لدولة معينة في الشرق الاوسط لا يتفق وتوجهاتها ومن ابرز هذه القوى هي روسيا الاتحادية، اذ ترى ان سيطرة قوة اقليمية معينة تكون موالية للغرب سوف يؤدي الى حرمانها من زيادة ترابطها الدولي معها لذلك فهي دائما تحاول اعادة صياغة المنطقة والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط بالشكل الذي تكون اقرب الى مصالحها منها الى الدول والقوى الدولية الكبرى الاخرى.

لذلك ليست منطقة الشرق الاوسط التي تدخلها تركيا حديثا خالية من التأثيرات وادوار وقوى اقليمية غير عربية ودولية نافذة ومنها الولايات المتحدة واسرائيل وايران التي لن تتخلى عن اية حصة من ادوارها لقاء ان تفسح موطئ قدم لقوى جديدة ناهضة واذا كانت كل القوى تتحفظ او

تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة عن الاخرى، فان التحفظ الايراني مثلا هو ان تركيا لاتزال عضوا في حلف شمال الاطلسي وتركيا تلتزم بسياساته عموما، والحلف يصنف ايران على انها تهديد لمصالحها ويسعى الى نصب الدرع الصاروخي على الاراضي التركية وبدورها فان الولايات المتحدة واسرائيل لن تسمح بنمو دور تركيا اذا كان خياره الاساسي مساندة القضية الفلسطينية واقامة علاقات استراتيجية مع سوريا والعراق وممتازة مع ايران، ولم يتردد الحلف الامريكي الاسرائيلي لتأكيد اعتراضه على الدور التركي الجديد من تنفيذ اعتداء عسكري مشهود في المياه الدولية ضد سفن اسطول الحرية[٣٨].

خلاصة لما تقدم، إن مشهد التراجع لا يتمتع بالفرصة الكبيرة نتيجة الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، ومن اهم القوى المرشحة للعب دور بارز هي تركيا بفعل امتلاكها لمجموعة من المقومات التي تؤهلها للعب هذا الدور.

الخاتمة

الدور الذي تمارسه الدولة او تتطلع الى ممارسته تتحكم فيه مجموعة من المقومات الذاتية والموضوعية، اذ ان هذه المقومات ترسم ابعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية والاجنبية، اما الدور الذي تقوم به الدول ذات القوة القومية المحدودة فهو دور ضئيل الاثر نسبيا. ولذلك فأن تركيا تمتلك مجموعة من المقومات التي تلعب دورا مؤثرا في ابراز دورها كقوة اقليمية تمارس دورا فعالا في الشرق الاوسط، اي بمعنى ان تركيا القرن الحادي والعشرين تملك مجموعة من المقومات الذاتية والموضوعية التي تسمح لها بممارسة دور اقليميا، وكل ذلك يتوقف على الفكر الاستراتيجي الذي يتحكم بالدولة التركية.

كما ان مستقبل الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط سوف يتحدد ارتكازا الى مجموعة من المرتكزات التي تحدد الاطار المستقبلي العام لهذا الدور ومدى قدرة تركيا المعاصرة على توظيف المتغيرات الايجابية الداخلية والظروف البيئية الاقليمية والدولية المؤاتية للعب هذا الدور. والعكس صحيح أي إن عدم قدرة تركيا على تخطي العوائق في هذه البيئة الاستراتيجية سوف يحدد دورها ويحجمه فيها. على هذا الأساس يمتلك سيناريو التقدم وليس التراجع أرجحية كبيرة في ضوء مجموعة من المرتكزات الداعمة اهما غياب قوة عربية رائدة في مجال القيادة الاقليمية، فضلا عن الدعم الدولي لتركيا في ضرورة لعب دور اقليمي فاعل في منطقة الشرق الاوسط، وكل ذلك يتوقف على مدى استمرار تركيا من عدمه على حالة الانكفاء على الذات أو الفعل الاستراتيجي المبادر بالتناسق مع غياب القوى الإقليمية الأخرى.

The future of the Turkish regional: opportunities and vulnerabilities

Tareq Mohammed Dhannoon AL Taie
Mosul University
College of Political Science
Dept. of international Relations

Abstract

The future of the Turkish regional role in progress continuously. Progress was as a result of the availability of domestic strategic environment such as active strategic thoughts to exercise this role, in addition, the capabilities and potentials of economic growth and internal stability and political system and active legal systems, as well as the favorable international strategic environment that arising from the absence of regional rival who can limit the raising regional powers, also the endeavor of the great powers to give a regional role for a certain regional power such as the United States that is regarded one of the united states allies in the middle east. Above all, these elements contributed to activation of the Turkish which is trying to coincide its ability with exercise its regional role. Through the account of the of Turkish role opportunities as well as vulnerability, and the failure of Arab countries in constructing a model of the leading regional state, Turkey will exercise effective regional role.

الهوامش:

١- فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر نماذج مختارة، دار العابد للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٨، ص ص٧- ٨.

٢- ينظر إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي الياباني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص.١

3- see: Oxford Word Power, Oxford University Press, Eleventh Impassion, 2003, p646.

٤- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، جامعة بغداد، بغداد،١٩٩٩، ص١٢٣.

٥- ينظر: غيث سفاح متعب الربيعي، الدور الصيني في اسيا دراسة لواقع ومستقبل الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص.٦

٦- ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، دور مصر في النظام الاقليمي العربي، مجلة مستقبل العربي، العدد ١٢٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص.٧٤

٧- ايلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص.٦

٨- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٤٨-٤٩.

٩- المصدر نفسه، ص ص ٤٨-.٤٩

١٠- عبدالجبار عبد مصطفى، السياسات الاقليمية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٥، ٢٠٠٢، ص٣٧-.٣٩

١١- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٢، ص.٢٨٤

١٢- المصدر نفسة، ص ص٢٨٧ - .٢٨٩

١٣- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧، ص.١٦٣

١٤- محمد عبدالغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص.٢٢٧

١٥- ينظر: المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهمية الجغرافية لتركيا، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=94

١٦- لمزيد من التفاصيل ينظر: عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، ٢٠٠٠، ص .١١٦

١٧- ينظر: عبير العندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١١٦ – .١١٧

١٨- كاظم هاشم النعمة ، مبادى العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ص ص ١٤٨ – .١٥٠

١٩- هيفاء خش، أثر الانفاق العسكري على التنمية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد،٢٠٠١، ص.٤٩

٢٠- روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص .٩٢

٢١- المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهمية الجغرافية لتركيا، عبر شبكة الملومات الدولية:

http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=94

٢٢- ينظر: المصدر نفسه.

٢٣- أف ستيفن لارابي ولان أو ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود أحمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص.٢١٢

٢٤- احمد داود اوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط٢، ٢٠١١، ص ٥٩٥.
٢٥- مروان عوني علي، الإستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ١٢، جامعة تكريت، تكريت، ص.٢١٦
٢٦- ينظر: عبير العندور، مصدر سبق ذكره، ص.١١٢
٢٧- علي حسين باكير، صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور تركيا المفترض، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٤، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص.١١٩
٢٨- محمد عبدالقادر خليل، حسابات أنقره: الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي: عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://rcssmideast.org/
٢٩- عبدالجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكرة، ص.٤٤
٣٠- وليد رضوان، مشكلة المياة بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص.١٨٦
٣١- حميد حمد السعدون، الولايات المتحدة وتسوية المشاكل الشرق اوسطية، الملف السياسي، ندوة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٠)، ٢٠١٠، ص.٧٠
٣٢- محمد ياس خضر الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي (١٩٩٣-٢٠١٠)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠، ص.١٢٠
٣٣- محمد السيد سليم، "الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها" في كتاب: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٩٦- ٩٧.
٣٤- ريتشارد ف غرلمين، والن اليسون، تركيا صعوبات وافاق، دراسات استراتيجية، دراسة رقم (١٢)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص.٢٣

٣٥- لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية الأوربية بين اشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٩٤ – ٩٦.

٣٦- محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٢.

٣٧- رائد مصباح داير ,استراتيجية تركيا: شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل (٢٠٠٠-٢٠١١) باحث للدراسات الفلسطينية الاستراتيجية ,بيروت, ٢٠١٣ ص ص ٣٩٢-٣٩٣.

٣٨- محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.